العمـــران المصـــري
نحـــو آفـــاق أوســـع

إعداد / دكتور أبوزيد راجح

MEDITERRANEAN
البحر المتوسط
S E A
الدلتا
مطروح
Matruh
الإسماعيلية
Ismailiya
منخفض القطارة
QATTARA DEPRESSION
الجيزة
Giza
القاهرة
CAIRO
السويس
Suez
سيناء
SINAI
الفيوم
El Faiyum
بني سويف
Beni Sief
الواحات البحرية
BAHARIYA OASES
المنيا
Minya
NILE RIVER
EASTERN
الشرقية
WESTERN
الغربية
واحات الفرافرة
FARAFRA OASES
أسيوط
Asyut
سوهاج
Sohag
قنا
Qena
الواحات الداخلة
DAKHLA OASES
الواحات الخارجة
KHARGA OASES
DESERT
الصحراء
أسوان
Aswan
High Dam
السد العالي
NASSER

العمـــران المصـــري : نحـــو آفـــاق أوســـع

مقدمـــــة

العمران في هذه الدراسة هو "عمارة الأرض" بكل ما تعنيه هذه العبارة الموجزة من تنمية وحضارة وارتقاء بالحياة .

فالعمران من ناحية يمثل الحيز المكاني الذي يشيده الإنسان ليعيش فيه كفرد وأسرة وجماعة ، ويمارس فيه نشاطاته الحياتية ، ويحقق فيه احتياجاته المادية والحسية والوجدانية. ومن ناحية أخرى فهو يمثل ضرورة اجتماعية يؤثر فيها ويتأثر بها . فقد انبثق العمران في كل حقبة تاريخية من النسق الاجتماعي الاقتصادي السائد في هذه الحقبة ، وفى إطار المحددات الجغرافية للحيز الذي نشأ فيه. وحركة العمران هي حركة التفاعلات المستمرة عبر التاريخ بين الإنسان والمكان الذي يعيش فيه. فالعمران في حقيقة الأمر قراءة في جغرافية المكان ، وقراءة في تاريخ المجتمع.

إن العمران الذي نشأ على أرض مصر هو العمران الزراعي الذي بدأ منذ الاستقرار البشرى الأول على ضفاف النيل واستمر خلال عصورها التاريخية المتعاقبة حتى بلغ نهاياته في العصر الحديث وعلى وجه الدقة في نهاية الألفية الثانية للميلاد .

لقد كان عدد سكان مصر خلال تاريخها الطويل وحتى بداية القرن التاسع عشر حوالي ثلاثة ملايين نسمة يعيشون على مساحة تبلغ حوالي مليونين فدان من الأراضي الزراعية . وكانت هذه النسبة بين عدد السكان ومساحة مجالهم الحيوي ثابتة تقريباً خلال تاريخ مصر الطويل . وخلال المائة والخمسين سنة التالية أي حتى منتصف القرن العشرين زاد عدد السكان إلى ٢٠ مليون نسمة وزادت مساحة الأرض المنزرعة إلى ٦ مليون فدان . أي أن الزيادة السكانية خلال هذه الفترة صاحبتها زيادة مكانية بنفس النسبة تقريباً . وبتعبير آخر فإن الزيادة السكانية واكبها بنفس المعدل اتساع مكاني ، وسار الاثنان معاً في تناسق وتوافق .

ولكن الأمر اختلف تماماً بعد منتصف القرن العشرين وحتى الآن أي خلال الستة عقود الأخيرة . فقد زاد عدد سكان مصر من ٢٠ مليون نسمة إلى ما يزيد على ٨٠ مليون نسمة في الوقت الحالي. ومن المنتظر أن يبلغ تعداد مصر عام ٢٠٥٠ حوالي ١٤٠ مليون نسمة أي بزيادة قدرها ٦٠ مليون عما هو عليه الآن . ولم يواكب هذه الزيادة المضاعفة في هذه الفترة القصيرة زيادة مكانية مناسبة بل واكبها تآكل مكاني شديد الخطورة . فقد فقدت مصر خلال النصف الأخير من

القرن العشرين ١,٥ مليـــون فـــدان أي حوالـــي ٣٦% من الأراضـــي الخصبـــة نتيجـــة للامتدادات البنائيـــة المستمـــرة للمدن والقرى على الأراضـــي الزراعيـــة المحيطـــة بهـــا .

وتفقد مصر بسبب هـــذه الامتدادات حوالي ٤٠ ألف فـــدان سنويـــاً . ولو استمر تآكل الأراضي الزراعية بنفس المعدل فسوف تختفي الأراضي الزراعية في الوادي والدلتـــا من الوجود والى الأبد في فترة بين عام ٢٠٧٠ وعام ٢١٠٠ .

ويمثل منتصف القرن العشرين النقطة الحرجة التي بلغ عندها الاتزان بين الإنسان والمكان منتهاه والتي بعدها بدأ المكان يضيق تدريجياً بساكنيه إلى حد الاختناق . ومع الانفجار السكاني على حيز مكاني يتآكل ذو قاعدة تنموية أحادية ، بدأت مصر ولأول مرة في تاريخها أن تفقد الاتزان بين الإنسان والمكان بدرجة خطيرة وأصبح هذا الخلل المكاني السكاني يهدد وجود مصر ذاته . وليس أمام المصريين الآن –إذا ما أرادوا استمرار حضارتهم– إلا الخروج إلى آفاق جديدة رحبة خارج واديهم . إن التحدي الذي سوف يواجه المصريين في ترويض الصحراء شديد الشبه بالتحدي الذي واجه أسلافهم الأولون عندما استقروا على ضفاف نهر النيل وأقاموا حضارتهم الأولى الخالدة على ضفافه . وسوف تقام حضارتهم الثانية نتيجة هذا التحدي إذا ما اعتبرنا أن ما ذهب إليه المؤرخ ارنولد توينبي صحيحاً وهو أن الحضارة هي وليدة التحدي الذي يواجه الإنسان.

إن الحيز الجديد له سمات تختلف كثيراً عن سمات الحيز الأول . أولها انه ليس حيز شريطي ذو بعد واحد بل حيز رحب يمتد في الاتجاهات الأربع . وثانياً أنه حيز بالغ التنوع في مناخه وبيئته وطبيعته الإيكولوجية . فمنه الساحلي ، ومنه الصحراوي ، ومنه المنخفض السهلي ، ومنه أيضاً المرتفع الجبلي . كما أنه بالغ التنوع أيضاً في إمكاناته الظاهرة منها والباطنة ؛ مما سيؤدى بالضرورة إلى التعدد في أنماط التنمية ومجالاتها .

لقد أصبح العلم والمعرفة والتقنية الحديثة متاحة للإنسان في تعامله مع الأرض والبيئة وفى صياغته لحياته مما يجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات شديدة الصعوبة ما كان ليستطيع مواجهتها من قبل ، مثل ندرة المياه وندرة الموارد وندرة الطاقة وتطرف المناخ .

(١) الحيز العمراني المأهول الحالي

يشتمل الحيز العمراني الحالي على الوادي في الجنوب والدلتا في الشمال ، وتبلغ مساحته حوالي ٥,٧% فقط من مساحة مصر الكلية ، ويسكنه ٩٨%من سكانها .

ويعانى هذا الحيز مشاكل خطيرة متفاقمة – في مدنه وقراه – تهدد بتآكل سريع لهذا الحيز، مع حياة حضرية متدنية عادة ما توصف "بالعشوائية" في أغلب مناحيها . ومن أمثلة هذه المشاكل مايلي:

- عدم قدرة هذا الحيز على استيعاب مزيد من السكان وتجاوزه درجة التشبع السكانى القصوى بمراحل كبيرة.
- الكثافة السكانية العالية والتى تكاد أن تكون من أعلى الكثافات السكانية فى العالم . تبلغ الكثافة السكانية فى القاهرة ٤٢ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع ، بينما تبلغ هذه الكثافة فى العواصم الأوربية ما بين ٨–١٠ الآف نسمة ، أى أن كثافة القاهرة تبلغ حوالى خمس مرات نظيرتها فى العالم الغربى ، (وفى بعض أحياء القاهرة تصل الكثافة السكانية إلي ١٠٠ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع مثل باب الشعرية) .
- تآكل الأراضي الزراعية نتيجة للامتدادات العمرانية للمدن والقرى عليها . لقد تراجع الغطاء الأخضر في الوادى والدلتا امام الزحف الخرسانى المستمر عليه بمعدلات متزايدة ، وهو في سبيله إلى الزوال في فترة ما بين عامي ٢٠٧٠ و٢١٠٠ كما سبقت الإشارة اليه .
- الخلل الواضح فى المنظومة العمرانية والذى يتمثل فى عدم تسلسل أحجام المدن التسلسل الطبيعى المعترف به فى علم العمران، مع طغيان البؤرة القاهرية على المنظومة العمرانية بأكملها .إذ يبلغ عدد سكانها خمس مجموع السكان فى مصر وتستحوذ وحدها على ما يقرب من ٤٠% من مجموع الاستثمارات في مجال الانتاج والخدمات.
- النمو العشوائى بصورة متزايدة . فقد تمكنت ظاهرة النمو العشوائى من بنية العمران المصرى المعاصر. ولم تعد ظاهرة استثنائية يمكن احتواؤها وعلاجها ، بل صارت ظاهرة كل المدن وكل القرى . فأصبحت بذلك حقيقة قائمة وجدت لتبقى ، بكل ما يعنيه ذلك من آثار اجتماعية بالغة الخطورة .

ويهدف التخطيط التنموى للحيز الحالى إلى إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل المتفاقمة وإصلاح الخلل الواضح فى منظومة العمران .

(٢) الحيز غير المأهول (المهجور)

يشمل هذا الحيز صحراوات مصر وسواحلها خارج الوادى والدلتا . ويتكون من أقاليم متفاوتة بيئياً وإيكولوجياً من صحراوات ومنخفضات وهضاب

ومرتفعات وسواحل. وكذلك يتكون من مناطق متعددة الإمكانات التنموية ، ومناطق أحادية الإمكانات ، ومناطق ليس لها إمكانات تنموية معروفة. وتبلغ مساحة هذا الحيز حوالى ٩٤% من المساحة الكلية لمصر كما سبقت الإشارة .

ولما كان الحيز الحالي قد تجاوز درجة التشبع القصوي للسكان ولم يعد قادراً على استيعاب مزيد منهم ، فلابد أن تتجه الزيادة السكانية المتوقعة خلال الأربعين سنة القادمة – والسابق تقديرها بستين مليون نسمة- إلى محاور تنموية جديدة خارج الوادي والدلتا ، إذا ما أردنا أن نحتفظ بالبقية الباقية من أراضى هذا الحيز المأهول الحالي .

ولتحديد مجالات التنمية في الحيز المكاني الجديد يلزم معرفة ودراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة فيه من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة . ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة. كما يلزم استعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة وجغرافيا لمعرفة ملائمة هذه الطبيعة للأنشطة التنموية والمعيشية . وتشتمل الدراسة البيئية على إمكانية استخدام العناصر الطبيعية من رياح وأشعة شمس فى توليد الطاقة والاستفادة من الامطار والآبار في الزراعة والرعي .

وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية للتنمية والتي علي اساسها ستتحدد النوعيات والتقنيات الملائمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها وكذلك مناطق توطينها .

وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعماري والتخطيطي الأمثل للمستقرات البشرية في محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمي والعددي وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها. ويحدد النمط العمراني نمط النشاط المعيشي بجانبية الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضري ونظم الإنشاء والتصميم المعماري .

وتتطلب التنمية العمرانية ربط الحيز الجديد بالحيز القديم لكي تكون مصر بكافة مسطحها الجغرافي وحدة تنموية واحدة .

ويعنى ما سبق أنه خلال الأربعين سنة القادمة يجب أن تمتد مساحة المعمور المصرى من ٥,٧% إلي ١٢% من المساحة الكلية لمصر ، ويستلزم ذلك إنشاء حوالى ١٥٠ مدينة جديدة قادرة على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة.

(٣) الأقاليم التنموية

المركزية واللامركزية فى إدارة التنمية العمرانية

نظام الإدارة فى مصر نظام مركزى شديد المركزية ، فحكومة العاصمة تسيطر سيطرة شبه كاملة على شئون المحليات من محافظات ومدن وقرى . وليس للقاعدة الشعبية سلطة فعلية وحقيقية فى إدارة شئونها المحلية أو فى التأثير على مسار الشئون القومية العامة . لقد كانت لهذه المركزية فى الحكم مبرراتها التاريخية والجغرافية ؛ إذ إن حضارة مصر قامت منذ فجر التاريخ على الزراعة النهرية ذات الدورات السنوية الثابتة .ويتطلب ذلك حكومة مركزية تضبط توزيع المياه وتنظيم الرى وإقامة وصيانة الجسور. هذا وقد ساعدت طبيعة مصر الجغرافية وشكل المعمور المصرى في الوادى والدلتا – كواحة تحف بها الصحراء والبحار– على حتمية المركزية في كيان الدولة وإدارته .

لقد كان الحاكم – وهو رمز الحكم والإدارة – يجمع فى يديه كافة السلطات المدنية والدينية ، كما كان يعتبر المالك الأوحد لكل أرض مصر. وكانت الأرض تقطع (تخصص) لأنصار الحاكم ومعاونيه ، ثم تسترد ويعاد تخصيصها مع كل حاكم جديد . وهذا النظام فى ملكية الأرض كان سبباً ونتيجة – فى آن واحد– لمركزية الحكم فى مصر .

لقد استنفدت هذه الحضارة الزراعية النهرية أغراضها وأتمت دورتها ، ونحن فى بدايات دورة حضارية جديدة تقوم على أسس تختلف تماماً عن سابقتها . فمصر الزراعية التاريخية كان تعدادها ٣ مليون نسمة ، ومصر المستقبلية سوف تزيد علي ١٤٠ مليون نسمة كما سبق ذكره . والنطاق العمرانى لم يعد يقتصر على الشريط الطولى الضيق الذى يسير من الجنوب إلى الشمال، بل سوف يمتد إلى آفاق أوسع وأرحب فى صحراوات مصر وسواحلها. وسوف تتغير أنساق الحياة لكى تتلاءم مع البيئة الإيكولوجية الجديدة بكل تحدياتها ، ومع الفكر والعلم المعاصر بكل معطياته. وسوف يتاح للفرد دور أكبر فى تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية، كما سوف تتاح له أيضاً مزيد من الإمكانات للأبتكار والإبداع. هذه الحياه الجديدة ستتطلب نمطاً آخر فى الإدارة يتسم أساساً بالمشاركة الشعبية الفعّالة على المستوى المحلى وعلى المستوى القومى. كما يتسم باللامركزية فى الإدارة تخطيطاً وتنفيذاً . وبتحقيق اللامركزية فى نظام الإدارة يمكن أن تتحقق الديمقراطية كنظام سياسى. والقول الشائع فى هذا الشأن هو أن "اللامركزية تعنى الديمقراطية "
"Decentralization means Democratization"

إن الاتجاه العالمى التاريخي فى إدارة الدولة الحديثة يتجه نحو الحد من المركزية والتوسع فى تطبيق اللامركزية. ويقتصر دور الحكومة المركزية فى هذه الحالة على الأمور السيادية مثل

الدفاع والسياسة الخارجية وإدارة الاقتصاد القومى ، وكذلك إنشاء المشروعات القومية الكبرى والمرافق العامة التى تربط الأقاليم بعضها ببعض. أما حكومة الأقاليم فتقوم أساساً بتقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وثقافة وأمن. وكذلك تقوم بتخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعات المرافق ، وبالتنمية الإنتاجية والخدمية داخل الإقليم .وهذا يتطلب أن يكون للإقليم موارده المالية الخاصة ، والسلطات الإدارية الكافية ، والأجهزة المؤهلة للقيام بمسئولياته. ومن البدهى أن تتم سياسات وخطط الإقليم داخل إطار السياسات والخطط القومية العامة للدولة. ويمكن للإقليم أن يتلقى دعماً من الحكومة المركزية وذلك لتحقيق التوازن فى التنمية بين الأقاليم المختلفة وكذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى القومى.

وسوف يؤدى الأخذ بنظام الأقاليم إلى الحد من تضخم البؤرة القاهرية ، بل إلى انكماشها . كما سوف يؤدى إلى إعادة الاتزان الى النسق العمرانى القومى بأكمله وعلاج ما يعانيه من خلل واضح .

تحديد حدود الأقاليم العمرانية

تعددت الأسس التى يمكن أن تتحدد بموجبها حدود الأقاليم وذلك لتعدد المدارس الفكرية فى هذا الشأن. فضلاً عن أنه لكل دولة خصوصيتها التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد الأقاليم بها. ويمكن أن تكون القواعد الآتية أسساً سليمة للتخطيط الإقليمي في مصر:

- أن يكون للإقليم إمكانات تنموية كافية لكى يكون قادراً على تنمية ذاته بذاته، و يكون دور الحكومة المركزية فى هذا الشأن هو دور" التمكين" والدعم فى مراحل التنمية الأولى. كما يجب أن تكون الأنشطة التنموية متعددة ومتنوعة، وإن كان من الممكن – بل ومن الأفضل – أن يكون للإقليم نشاط تنموى رائد يمثل قاطرة التنمية فيه ، مثل صناعة معينة أو سياحة أو زراعة متخصصة أو غير ذلك .
- أن تكون مساحة الإقليم وحجم السكان به كافياً لكى يمثل كياناً مكانياً وسكانياً قادراً على إدارة شئونه بنفسه. كذلك تكون لديه القاعدة البشرية التى يمكن تأهيلها على استيعاب التقنيات الحديثة فى تخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعاته.
- أن يشتمل الإقليم على جزء من الحيز المعمور الحالى وجزء من الحيز المعمور الجديد حتى تسهل عملية الانتشار السكانى وتوطين الزيادة السكانية خارج الوادى والدلتا. ويجب أن يكون للإقليم إطلالة على البحر المتوسط أو البحر الأحمر، أى أن تكون له موانيه البحرية وأيضاً مطاراته الدولية .

مهام الأقاليم وأطرها الإدارية والتشريعية

مما سبق يتضح أن مهام الإقليم كمستوى إدارى مستجد يقع بين الوزارات المركزية والإدارات المحلية يمكن تلخيصها فيما يلى :

- وضع المخطط الإقليمى بمراحله المختلفة ومتابعة تنفيذه .
- تخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعات التنمية الجديدة داخل الإقليم ، خصوصاً فى حيزه الجديد .
- تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لمواطنى الإقليم ، مثل الإسكان والمرافق وشبكات النقل والتعليم والصحه والأمن والثقافه والرياضه وغيرها .
- الارتقاء بمستوى الحياة الحضرية فى كل مجالاتها بالمحافظات الحالية الآهلة بالسكان داخل الإقليم .
- الارتقاء وتطوير المشروعات التنموية القائمة بالمحافظات الحالية بالإقليم من صناعة وزراعة وغيرها، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وعدم الاعتماد على التقنيات التقليدية حتى تزداد قدرتها التنافسية محلياً ودولياً .

مع تحديد دور حكومات الأقاليم ومسئولياتها ووظائفها functions ، يجب أيضاً تحديد علاقات الإقليم operational links مع الوزارات المركزية من ناحية ، ومع الإدارات المحلية التابعة لها وهى المحافظات والمدن والقرى من ناحية أخرى تحديداً دقيقاً . وبمعنى آخر فإنه يجب تحديد واجبات ومهام كل مستوى إداري من هذه المستويات وتقسيم العمل بينها تقسيماً واضحاً ومحدداً، بحيث تتكامل جميعاً فى منظومة إدارية واحدة ذات كفاءة عالية فى إدارة التنمية. ولكى نضمن فاعلية هذه المنظومة واستدامتها فإنه يجب أن توضع في إطارها التشريعى الصحيح ، إذ بدون هذا الإطار فإنه يصعب تطبيق نظام الأقاليم ، وتظل المركزية هي البديل الوحيد المتاح لإدارة التنمية والعمران.

مما سبق يتضح أنه لكى تتحدد حدود الإقليم على أسس سليمة ، يجب أن يأتى ذلك بعد أن يتم إعداد التخطيط الاقتصادى والتخطيط المكانى وتوحيدهما فى تخطيط قومى شامل، وليس قبل ذلك. أي بعد أن تتضح الخريطة التنموية للدولة. فتحديد الأقاليم إنما ينبثق من هذه الخريطة بعد أن تتضح معالمها المكانية والتنموية والسكانية. والبدء في تحديد الأقاليم قبل ذلك يكون بمثابة "وضع العربة أمام الحصان" كما يقول هذا المثل الشهير.

لقد تمت فى الماضى عدة محاولات لتقسيم مصر إلى أقاليم سميت مرة بأقاليم اقتصادية ، ومرة أخرى بأقاليم تخطيطية ، ومرة ثالثة بأقاليم إدارية ، ولكن كانت جميعها تنقصها مقوّمات التفعيل والاستمرار. إذ إنها كانت ضرباً من الاجتهاد أو ضرباً من الخيال.

(٤) الانتشار السكاني: الشرائح السكانية المستهدفة للانتقال إلى الأقاليم الجديدة

تشمل الشرائح السكانية التى يمكن أن تنتقل إلى المحاور التنموية الجديدة ما يلي:

الأسر المكونة حديثاً Newly Formed Families

يبدو أن الأسر الشابة سوف تمثل الجزء الأكبر من الشرائح السكانية التى يمكنها أن تترك الحيز القديم وتنتقل إلى الحيز الجديد ، ذلك لأنها أقل الشرائح ارتباطاً بالحيز القديم، وأكثرها تطلعاً للمستقبل وتقبّلاً للمخاطر ، وأكثرها ديناميكية وقدرة على التأقلم مع الحياة الجديدة ، بل والمشاركة في صنعها . ويبلغ عدد هذه الأسر- حسب سجلات عقود الزواج- ما يزيد على ٦٠٠ ألف أسرة فى العام.

الأسر الحالية

يصعب على الأسر في الأحوال العادية أن تنتقل إلى حياة جديدة وذلك لاستقرارهم الاجتماعى والسكنى فى مستقراتهم الحالية ، وتعودهم على أنماط حياتية آمنة ، وارتباط أفراد الأسرة بأعمالهم ومهنهم الحالية . ولكن إذا ما وجدت الأسرة من الحوافز ما يشجعها على الهجرة إلى المناطق الجديدة ، وأن تجد في ذلك ما يحقق ليس فقط احتياجاتها الأساسية بل أيضاً طموحاتها وآمالها ، فإنها فى هذه الحالة قد تكون أكثر استعداداً للمخاطرة على ترك الحيز القديم والاستقرار في الحيز الجديد .

الشباب المجنّد

يمكن تشجيع المجندين في القوات المسلحة على الاستقرار فى الأقاليم الجديدة بعد انتهاء فترة تجنيدهم . ولكن قبل ذلك يجب تدريب هؤلاء الشباب أثناء فترة التجنيد على المهن والحرف المطلوبة لمشروعات التنمية الجديدة ، بما فى ذلك استخدام التقنيات الحديثة اللازمة لهذه المشروعات .

ويقدر عدد أفراد هذه الشرائح المستهدفة بما يزيد على مليون ونصف مليون نسمة في العام ، أي حوالى ٦٠ مليون نسمة خلال الأربعين عاماً القادمة ، وهو العدد المتوقع للزيادة السكانية فى هذه الفترة .

ويجب أن تتلقى هذه الشرائح السكانية التأهيل الكافى واللازم لهم للانتقال للعيش في الأقاليم بها ، بما فى ذلك كيفية التعامل مع مواطنى هذه الأقاليم الأصليين بحيث يكونون معاً مجتمعاً متعاوناً ومتكاملاً .

مما سبق يتضح أننا أمام نقطة تاريخية فاصلة تتمثل في أن مصر تعيش الآن في نهاية دورة حضارية زراعية امتدت لآلاف السنين وأقامت ما يمكن أن يطلق عليه "عمران الأرض السوداء" في الوادي والدلتا ، وفى بداية دورة حضارية جديدة تختلف تماماً عن الدورة الأولى وسوف تتطلب عمران جديد يمكن أن يطلق عليه "عمران الأرض الصفراء" في الصحراوات والسواحل .

كما تواجه مصر في هذه النقطة الحرجة من تاريخها وجغرافيتها ضرورة الانتشار السكاني بصورة لم يسبق لها مثيل –ليس في تاريخ مصر بل ربما على مستوى تاريخ العالم– من حيز قديم مأهول إلى حيز جديد غير مأهول بمعدل كبير : ١,٥ مليون نسمة سنوياً بعدد إجمالي قدره ٦٠ مليون نسمة خلال الأربعين عاماً القادمة . هذا الانتقال يستلزم توفير أنشطة تنموية : إنتاجية وخدمية ومستقرات بشرية لاستقبال هذا الكم الكبير من السكان في هذه الفترة الوجيزة من الزمن .

إن مشكلة مصر الحقيقية تتمثل في أنها تعيش بين حيز قديم بلغ مرحلة الشيخوخة وحيز جديد لم يولد بعد .

وقد واكب ذلك –إما بطريق المصادفة أو كحتمية تاريخية– ثورة عارمة اندلعت أخيراً بالبلاد أنهت إلي الأبد نمط للحكم يتمثل من تابع لا يملك من أمره شيئاً ومتبوع يملك سلسلة مركزية مطلقة على تابعية وتسعي إلى الانتقال إلى نمط جديد لإدارة الدولة يكون الحكم فيه من الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب .

استيعاب السكان والعمالة بالمخطط الإستراتيجى عام ٢٠٥٢

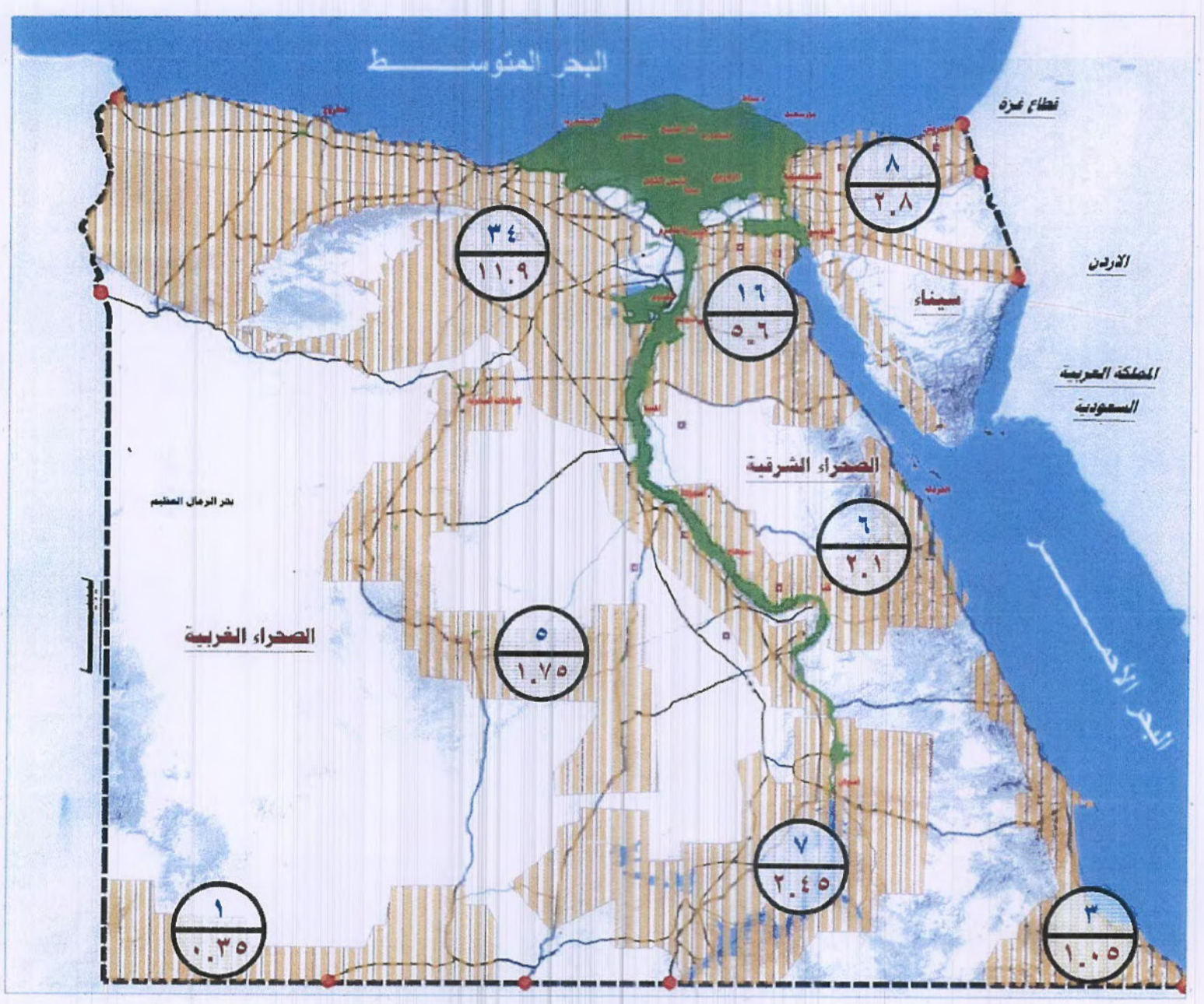

سكان
فرص عمل
مليون

توزيع الأنشطة بالمخطط المقترح

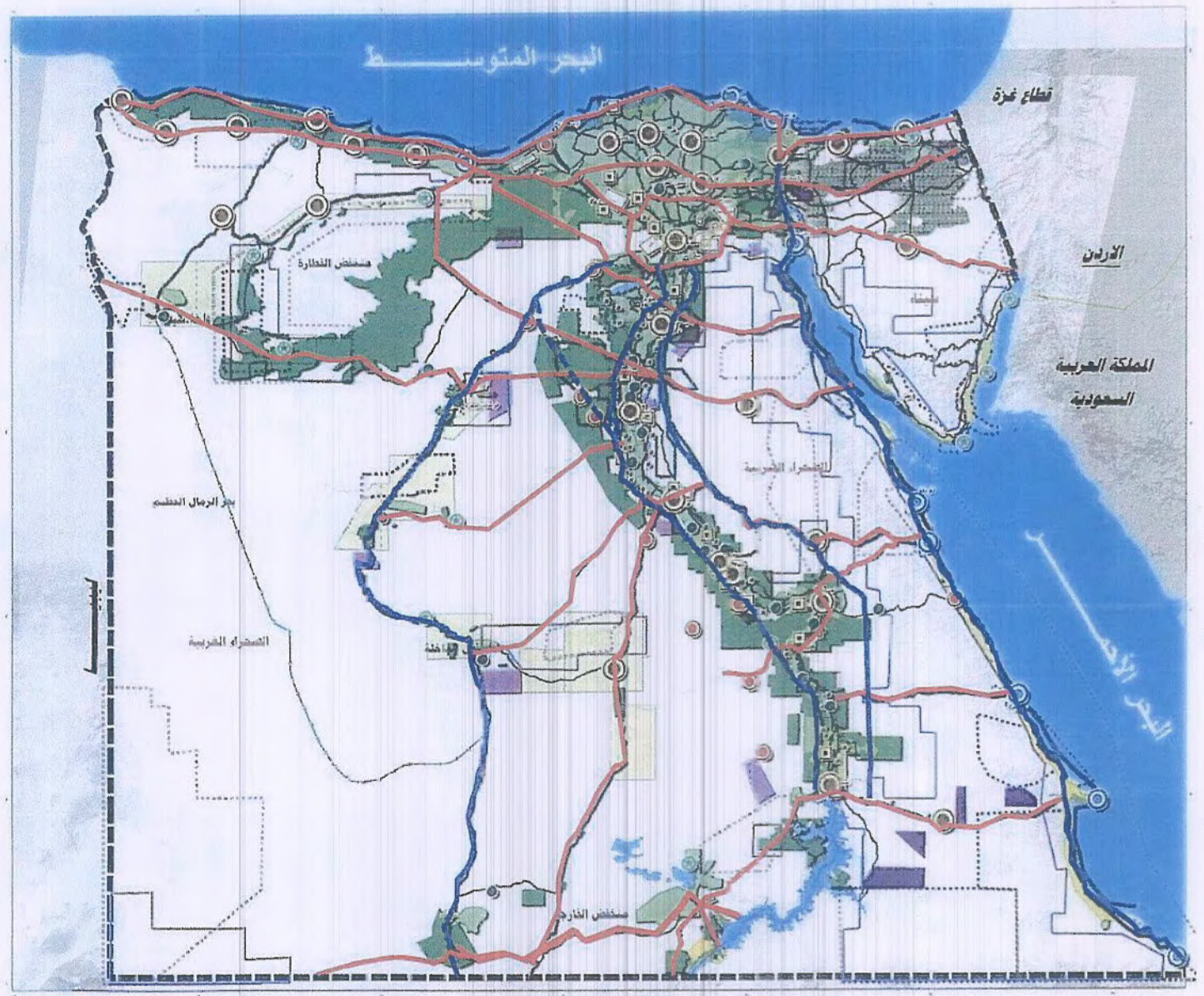

التجمعات العمرانية

- مراكز تنمية إقليمية ٢٠٥٠
- مراكز Gate ٢٠٥٠
- مراكز بينية متطورة
- مراكز تنمية سياحية
- مراكز تنمية ريفية
- مدن وأقطاب صناعية
- مدن مليونية مقترحة

الزراعة

- الزراعة القائمة
- إستصلاح مقترحة
- مراعي مقترحة
- مزارع سمكية

الصناعة

- صناعة معتمدة
- صناعة مقترحة
- أراضي للأنشطة التعدينية
- مواقع مزارع الرياح لأنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة

السياحة

- أراضي للأنشطة السياحية
- أراضي سياحة السفاري
- مسار مقترح لسياحة السفاري
- محميات طبيعية صدر قرارات بتحديدها
- محميات طبيعية تحت الدراسة

إمكانية الوصول

- محاور دولية وإقليمية
- محاور رئيسية
- المحاور العرضية المقترحة
- المحاور الطولية الحرة تقويتها
- محور طولى مقترح

شبكة الطرق القائمة والمقترحة

طرق قائمة

طرق تحت التنفيذ

طرق تحت الدراسة

مطار دولى ميناء رئيسى

مطار محلى ميناء محلى

ممر التنمية – د. فاروق الباز

المحاور العرضية المقترحة

١- الطريق الساحلي الدولي (رفح /السلوم)

٢- العوجا / الإسماعيلية / طنطا / وادي النطرون / طريق الجيش / السلوم

٣- طابا / السويس / القاهرة / طريق الجيش

٤- الزعفرانة / بني سويف (الكريمات) – العلمين

٥- رأس غارب / (بني مزار): / (الواحات البحرية – سيوة) / و: (بنى مزار) / راس الحكمة

٦- منوى /الفرافرة

٧- طريق الصعيد / البحر الاحمر (سفاجا / اسيوط) – الداخلة – (الخارجة) /أرقين جنوبا

٨- مرسي علم – أدفو

٩- رأس بناس /وادي أسوان/ حلفا

مخرجات المخطط الاستراتيجى القومى للتنمية العمرانية
المؤثرة على التقسيم الإقليمى المقترح

نطاقات التنمية

التجمعات العمرانية

أراضى الأنشطة الإقتصادية

شبكة الطرق والمحاور العرضية والطولية

مناطق التنمية ذات الأولوية والمشروعات القومية

التقسيم الاقليمى المقترح

التقسيم الإقليمى المقترح ٢٠٢٧

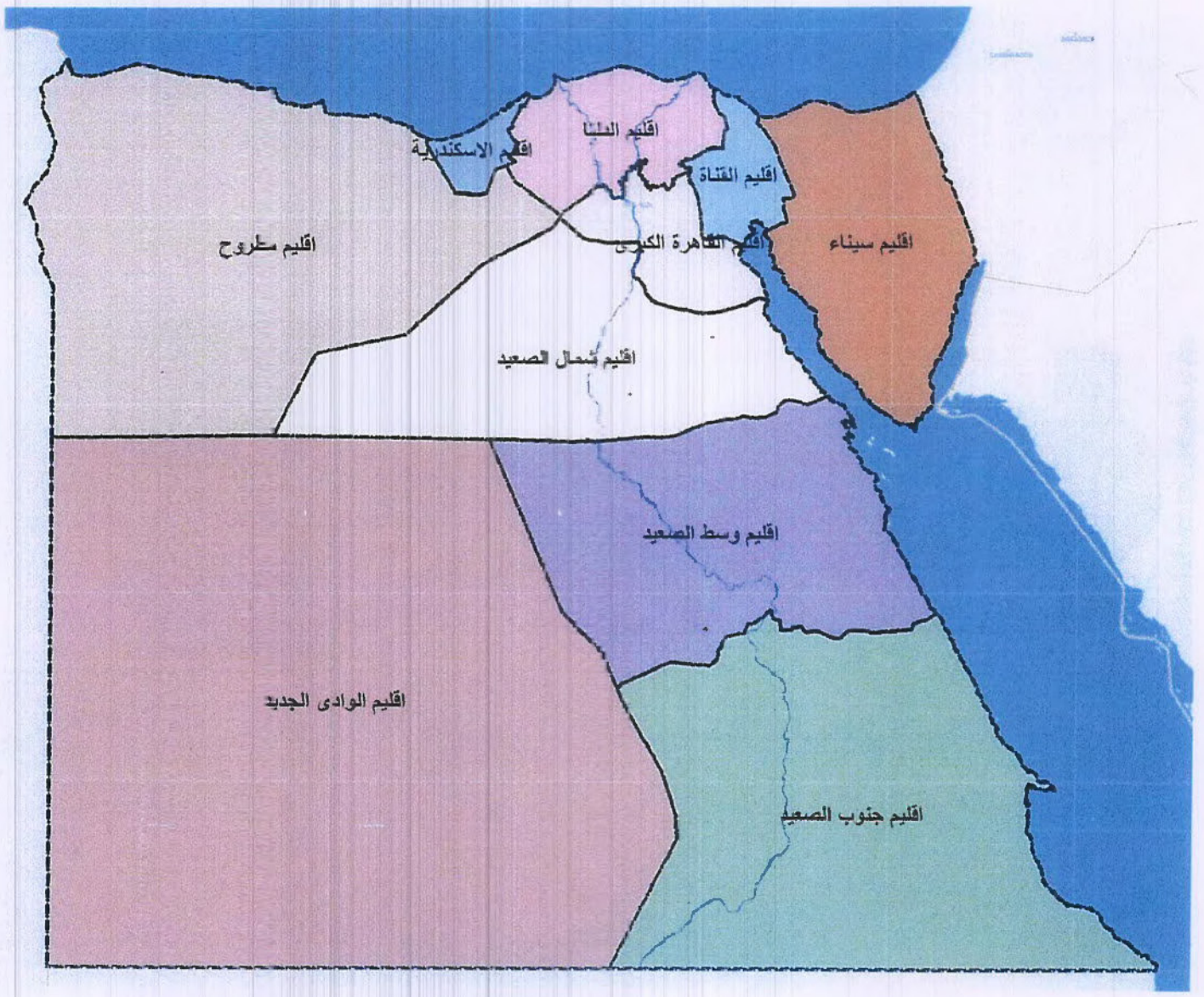

عدد ١٠ أقاليم